في كافة صور ومستويات مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية[1]. وغالباً ما يكون سبب رفض تولي المرأة للمناصب القيادية سيادة الثقافة الذكورية على فكر الرجال وبعض النساء، ممن يفضلون الرجال في المناصب القيادية العليا على وجه الأخص[2].

المبحث الرابع

مناقشة وتحليل النتائج الخاصة بالقيم

تتوافر الدراسة في هذا المبحث على بيان وشرح نتائج التطبيق الميداني بخصوص القيم السياسية وذلك في مطالب ثلاثة؛ الأول: يتناول قيمة المساواة، والثاني يختص بقيمة الحرية، أما الثالث فيعكف على مناقشة نتائج قيمة العدالة.

أولاً

قيمة العدالة

يتناول هذا المطلب بالعرض والتحليل نتائج الأسئلة (من ٤٥ إلى ٤٧)، والتي تشمل طائفة من العبارات، تدور حول مسائل تخص قيمة العدالة؛ وذلك على النحو الآتي:

١- لو البنت متخرجة بتقدير عالي والولد بتقدير مقبول، وتقدموا لنفس الوظيفة، فيمي الأحق بها:

على عكس ما يبدو منطقياً بموافقة الجميع على هذه المقولة، كون صاحب التقدير الأعلى هو الأحق بغض النظر عن نوعه، إلا أن النتائج في الجدولين (٣.٣.١٤) ذكور و(٣.٣.١٤) إناث، جاءت مغايرة إلى حد ما، إذ يوافق بشدة ٧٩.٨% ويوافق فقط ١٦.٧%، فيما يرفض بشدة ٢.٥%، ويرفض فقط ٠.٥%.

وقد كانت أعلى نسبة موافقة وبشدة لدى إناث جيل الشباب (٨٧.٣%)، بينما أكبر نسبة رفض لدى إناث جيل الكبار (٥.٦%) اللاتي رأين أن الولد أحق بالوظيفة من البنت بدعوى أنها ستتزوج، ويتكفل زوجها بأمور الصرف وليس هي.

٢- يجب إعطاء المرأة حقوقها كاملة في كل شيء خاصة في الميراث:

لابد أن يُعطى كلَ ذي حقٍ حقه، دون تفرقة بين ذكر وأنثى ولا كبير وصغير، فالحق أحق أن يتبع، وفيما يتعلق بأمور الميراث، فهي قضية شائكة خاصة في ريف صعيد مصر، وبالأخص عندما يكون الميراث على صورة أرض زراعية، ففي هذه الحالة لا يحب الأخوة الذكور أن تخرج الأرض من أيديهم،

---

[1] غادة علي موسى، "المشاركة السياسية للمرأة نظرة عامة"، في: هبه أحمد نصار، وصلاح سالم زرنوقة (محرران)، مرجع سابق. ص ص ١٣١-١٥٤

[2] المرجع السابق. ص-ص ٢٠٦-٢١٧

فإما أن يستأجر الأخ الأرض من أخته أو يشتريها منها وفي كلتا الحالتين يكون الإيجار أو ثمن البيع بأقل من السعر الحقيقي. هذا وتبين نتائج الدراسة (كما في جدول (٣.٣.١٥) ذكور و(٣.٣.١٥) إناث) أن ٩١.٩% من المبحوثين يوافقون بشدة على أنه يجب إعطاء المرأة حقوقها كاملة، ويوافق فقط ٥.٦%، بينما يرفض بشدة ٢%، ويرفض فقط ٠.٥%.

٣- لو ترشحت لعضوية مجلس محلي أو برلمان امرأة ممكن تختارها:

توضح النتائج في جدول (٣.٣١٦)، أن ٦١.٦% فقط من أفراد العينة سوف يختارون المرأة إذا ما قامت بترشيح نفسها لعضوية مجلس محلي أو نيابي. وسجل الرفض أعلى نسبة لدى ذكور جيل الشباب (٥٩.٥%)، بحجة أن المرأة لا تستطيع تحمل المسئولية، وأن الرجال قوامون على النساء، وغير مقتنعين بدور المرأة السياسي، فضلا عن أن مكان المرأة المنزل، وليس العمل بالسياسة.

وعبر ذكور جيل الكبار عن نسبة رفض قريبة جداً من السالفة (٥٦.١%)، وساقوا مبررات مشابهه، هذه المبررات اعتصمت بها كذلك من رفضن من إناث جيل الشباب، وإناث جيل الكبار.

وعلى الجانب الآخر بلغت نسب الموافقة على اختيار المرأة في حالة ترشيحها نفسها لعضوية المجلس المحلي أو مجلس الشعب ٤٠.٥% من ذكور جيل الشباب و٤٣.٩% من ذكور جيل الكبار، بحجة أنها ستخدم الدائرة، ووصل معدل الموافقة إلى ٨٦.١% من إناث جيل الكبار و٧٧.٨% من إناث جيل الشباب، بمقولة أن المرأة قادرة على خدمة مصالح الدائرة، وأنها متساوية في الحقوق مع الرجل.

ويتضح من خلال النتائج صحة الفرض القائل بأن: هناك علاقة طردية بين إيجابية القيم ومتغير العمر حيث يزيد مستوى الإيجابية مع تقدم العمر، فعلى الرغم من أن الفرق ليس بالكبير. فمتوسط إيجابية القيم لدى الكبار ٨٥.٢٢%، ولدى الشباب ٨١.٨٦%.

وبحساب مقياس ليكارت الخماسي، يبين جدول (٣.٣.١٧) أنه بغض النظر عن النوع أو العمر أو الثروة، ثمة موافقة شديدة على كافة العبارات المتعلقة بقيمة العدالة، مما يؤكد إيمان أبناء القرية في الغالب الأعم باحترام وإعمال مبدأ العدالة.

ثانياً

قيمة المساواة

يتناول هذا الجزء بالتحليل نتائج الأسئلة (من ٤٣ إلى ٤٧) في استمارة الاستبيان والتي تناقش مجموعة من العبارات تدور حول قيمة المساواة وهي كما يلي:

١- مكان المرأة ليس في المنزل فقط، بل يجب أن يسمح لها بالعمل مثل الرجل:

تنادي العديد من الدراسات السابقة بالمساواة بين النوعين في التعليم والعمل وفي كل شيء، وتشير بعض الدراسات السابقة إلى وجود تمييز بين الرجال والنساء في العمل، سواء في الخروج للعمل في حد ذاته، أو حتى بعد الموافقة على عملهن يوجد تمييز يظهر في تفاوت الأجور أو غيره[١]، وهو ما تتفق معه نتائج الدراسة، فتوضح معطيات جدول (٣.٣.١) أن ٧٠.٧% من المبحوثين يوافقون بشدة على مقولة أن "مكان المرأة ليس في المنزل فقط بل يجب أن يسمح لها بالعمل مثل الرجل"، ولكن نسبة الذكور ممن يوافقون بشدة تقل بكثير عن الإناث، ويدعو للدهشة أن الشباب هم الأكثر تحفظاً في قضية عمل المرأة مثل الرجل، حيث يوافق بشدة ٥٤.٨% من ذكور جيل الشباب مقابل ٦٤.٩% من ذكور جيل الكبار. وهو ما يثير العديد من التساؤلات الهامة، خاصة وأن هناك نسب رفض وإن كانت ضئيلة بين الإناث أنفسهن: ما أسباب تحفظ الإناث؟ لماذا يتحفظ الشباب (عموماً والذكور منهم على وجه الأخص) بدرجة أكبر من الكبار فيما يخص قضية عمل المرأة؟ هل الثورة والظروف الأمنية سبباً في ذلك؟ أم أنه مجرد خوف على مستقبل الأسرة؟ أم أنه تحفظ لمجرد التحفظ والاعتراض ليس إلا؟

٢- يجب على الرجل مساعدة زوجته في رعاية الأبناء:

يظهر الجدولان (٣.٣.٢) ذكور و(٣.٣.٢) إناث، أنه وإن كانت نسبة الموافقة على العبارة المذكورة مرتفعة (٨٢.٣%) إلا أن درجة الموافقة لدى الإناث أكبر منها لدى الذكور.

٣- إذا كانت المرأة تعمل خارج المنزل فيجب أن يساعدها الزوج في شغل البيت:

تؤكد نتائج الدراسات السابقة على استمرارية الدور التقليدي للمرأة من وجهة نظر الزوج، حيث مازال الرجل يرى أن الأعمال المنزلية من اختصاص المرأة وهو ما يعتبره البعض أحد المعوقات الثقافية لدور المرأة في المجتمع[٢]، ولا تكاد نتائج الدراسة الحالية تشذ كثيراً عن ذلك التوجه العام، وإن كانت المعدلات أقل، حيث يوافق بشدة ٤٦% من أفراد العينة، ويوافق فقط ٢٣.٧%، بينما يرفض بشدة ١٨.٧% ويرفض فقط ١٠.٦%.

---

[١] كامل عبد المالك، مرجع سابق. ص ص ٥٩٢-٥٩٥

[٢] نيفين زكي محمد النبراوي، مرجع سابق. ص- ص ١٧٢-١٧٥

وتوضح البيانات في جدولي (٣.٣.٣) ذكور و(٣.٣.٣) إناث، أن الرافضين ينتمون للذكور والإناث، وقد ذهب الذكور إلى أن المرأة هي من تعمل بالبيت[١] وليس الرجل، وأن الرجال قوامون على النساء، بينما قالت الإناث، بأن مشاركة الرجل في شغل البيت "عيب"، "برضه الست ست والراجل راجل" "هو ده اسمه كلام"، وجاءت نسبة الموافقة لدى ذكور جيل الكبار أعلى بكثير (٤٠.٤%) منها لدى ذكور جيل الشباب (٢٦.٢%)، وإن كانت النسبتان تقلان عن نظيرتيهما لدى الإناث في جيلي الشباب والكبار: ٥٨.٣%، ٥٧.١% على التوالي. وفي هذا يتجاهل كل منهما أن القوامة أو الرياسة تقتضي كفالة هذه الرياسة أن يعلم الرجال النساء ليس فقط التعليم ولا أمور البيت فقط وإنما أيضاً كل ما هو لازم وضروري لنهضة الأمة، كما أن الرياسة تقضي للمرؤس أن يتصرف بإرادته، وتقتضي كذلك إرشاد الرئيس للمرؤس ومراقبته وليس إجباره وسلبه حقه وإرادته[٢].

٤- على الأولاد والبنات أن يحصلن على نفس القدر من التعليم:

ويوافق بشدة على هذه المقولة ٨٢.٨%، بينما يوافق فقط ١٣.٦%، وتتضاءل نسب الرفض لتصبح ١.٥% بشدة و١.٥% رافض فقط. وتبعاً للجدولين (٣.٣.٤) ذكور و(٣.٣.٤) إناث، لا توجد اختلافات ذات قيمة بين الجيلين أو بين الذكور والإناث، حيث وافق بشدة على تعليم الأولاد والبنات نفس القدر من التعليم ٨٥.٧% من ذكور جيل الشباب، و٨٤.٢% من ذكور جيل الكبار، و٨٦.١% من إناث جيل الكبار، ٧٧.٨% من إناث جيل الشباب.

وإذا كانت الموروثات الثقافية قد منعت بعض الإناث من إتمام دراستهن الجامعية؛ كون منطق الثقافة الذكورية، اعتبار أن أنسب مكان للمرأة هو المنزل[٣]، إلا أن النتائج في هذه الدراسة تظهر حدوث تغير إلى الأفضل بدليل تضاؤل نسب الرفض كثيراً، عن نسب الرفض فيما يخص عمل المرأة ومشاركة الرجل في شغل المنزل، وهذا يدل على أن قضية تعليم الأبناء تحتل مكانة كبيرة وإن كان هناك تفاوت في الآراء حول القدر من التعليم الذي يجب أن يصل له كل من الولد أو البنت.

٥- يجب معاملة البنات والأولاد بدون تفرقة:

يوافق بشدة على معاملة الأبناء ذكوراً وإناثاً بدون تفرقة ٨١.٨%، ويوافق فقط ١٣.١%، بينما يرفض بشدة ٣%، ويرفض فقط ١.٥%.

---

[١] سلوى شعراوي جمعة، "المرأة المصرية في الحياة العامة: نحو تعزيز الشراكة بين الرجال والنساء في إدارة شئون الدولة والمجتمع"، في المؤتمر الأول: نهضة مصر: المرأة .. المواطنة والتنمية ١٢ مارس ٢٠٠٠"، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة)، ٢٠٠٠. ص ص ١٠٦-١٠٧

[٢] محمد عمارة، مرجع سابق. ص ٢٠، ٦٥-٦٩

[٣] المرجع السابق. ص ٢٢٦

غير أنه وحسباً لبيانات الجدولين (٣.٣.٥) ذكور و(٣.٣.٥) إناث، تقل نسبة التأييد لمعاملة الأبناء دون تفرقة لدى ذكور الجيلين عنها لدى إناثهما.

وبحساب مقياس ليكارت الخماسي، لتقدير الاتجاه العام نحو قيمة المساواة، تكون الفئات كالتالي:

المتوسط المرجح	المستوى
من ١ إلى ١.٧٩	موافق بشدة
من ١.٨٠ إلى ٢.٥٩	موافق
من ٢.٦٠ إلى ٣.٣٩	رافض بشدة
من ٣.٤٠ إلى ٤.١٩	رافض
من ٤.٢٠ إلى ٥	موافق بشروط

وبغض النظر عن النوع أو العمر أو الثروة، يتضح من الجدول (٣.٣.٦) أن الاتجاه الغالب هو الموافقة على أن مكان المرأة ليس في المنزل فقط بل يجب أن يسمح لها بالعمل مثل الرجل، وعلى أن الرجل يجب أن يساعد زوجته في رعاية الأبناء، وعلى أنه في حالة عمل المرأة، فيجب أن يساعدها الزوج في شغل المنزل، وعلى أن الأولاد والبنات لهم حق الحصول على نفس القدر من التعليم، فضلاً عن وجوب معاملة الأولاد والبنات بدون تفرقة.

ثالثاً

قيمة الحرية

يتناول هذا الجزء بالعرض والتحليل نتائج السؤال ٤٤، والذي يتضمن مجموعة من العبارات التي تدور حول قيمة الحرية، وذلك على الوجه التالي:

١- لابد أن يكون للزوجة رأي في كل أمور حياتنا:

تكشف بيانات جدولي (٣.٣.٧) ذكور و(٣.٣.٧) إناث، أن ٥٥.٦% من إجمالي أفراد العينة يوافقون بشدة على أن للزوجة رأياً في كل أمور حياتهم، ويوافق فقط ٢٠.٢%، فيما يرفض بشدة ١٤.١% ويرفض فقط ٨.٦% منهم، كذلك تثبت الأرقام أن الإناث هن أكثر من يرين ضرورة أن يكون للزوجة رأياً في كل أمور حياتنا، بينما قلت نسبة الموافقة لدى الذكور من الجيلين، وخاصة لدى ذكور جيل الشباب الذين تساوت لديهم نسب الموافقة بشدة والرفض بشدة لتكون ٢٨.٦%. مع ملاحظة أن نسبة الموافقة لدى ذكور جيل الكبار أقل من ٥٠%.

٢- هناك حدود لحرية الرأي والاعتقاد:

يتضح من خلال بيانات الجدولين (٣.٣.٨) ذكور و(٣.٣.٨) إناث، يتضح موافقة ٥٧.١% بشدة على أن هناك حدودا لحرية الرأي والاعتقاد، ويوافق فقط ٢٨.٣% بينما يرفض بشدة ٩.١% ويرفض فقط ٣.٥%. ويتفق كل من الذكور والإناث للجيلين على أن هناك حدوداً لحرية الرأي والاعتقاد. وتقل نسب الرفض بشدة لدى الجيلين، وتبلغ أقصاها لدى ذكور جيل الكبار لتمثل (١٤%)، يليهم إناث جيل الشباب (٩.٥%)، ثم ذكور جيل الشباب (٧%).

٣- يحق للناس التعبير عن معارضتهم للحكومة إذا ارتكبت خطأ:

تفيد بيانات جدولي (٣.٣.٩) ذكور و(٣.٣.٩) إناث، بموافقة ٨١.٨% بشدة على حق الناس في التعبير عن معارضتهم للحكومة إذا ارتكبت خطأ، ويوافق فقط ١٤.١% بينما يرفض بشدة ٢.٥% ويرفض فقط ١.٥%. وكان الأكثر تأييدا إناث جيل الكبار (٨٦.١%). وقد يكون مبرر ذلك، أن إجراء الدراسة الميدانية تم في وقت شهد اندلاع ثورة ٢٥ يناير التي أجبرت على ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق بعد مكوثه في السلطة لأكثر من ثلاثين سنة. فرأى أفراد العينة أنه يجب معارضة الحكومة إذا ما ارتكبت خطأ حتى لا يصل الحال بالدولة مرة أخرى إلى ما وصلت إليه.

٤- للبنت حق اختيار وظيفتها بنفسها:

العمل أحد حقوق المواطن، الذي له أن يختار وظيفته بغض النظر عن نوعه. ومن واقع نتائج الجدولين (٣.٣.١٠) ذكور و(٣.٣.١٠) إناث يتبين أن ٧٢.٧% يوافقون بشدة على أنه من حق الأنثى أن تختار وظيفتها بنفسها، ويوافق فقط ١٧.٢%، بينما يرفض بشدة ٣.٥% ويرفض فقط ٥.٦%.

وعلى الرغم من تقارب المعدلات بين الجيلين لكل من الذكور والإناث، إلا أن نسبة المؤيدين بشدة لحرية البنت في اختيار وظيفتها سجلتها الإناث، حيث وصلت لأعلى نقطة لدى إناث جيل الكبار (٨٦.١%)، ثم إناث جيل الشباب (٧٦.٢%)، فيما كانت أعلى نسبة في معسكر الذكور للكبار (٦٦.٨%)،

٥- من حق البنت أن تختار زوجها بنفسها:

الإيجاب والقبول أساس العلاقة الزوجية، وهو أبسط حق للأنثى، وقد "ظل المجتمع المصري يمارس قهراً على الفتاة بعدم إعطائها الفرصة في اختيار شريك حياتها، وكان للموروث الثقافي الأثر الأقوى في ذلك"[1]، وحسبما تظهر بيانات الجدولين (٣.٣.١١) ذكور، و (٣.٣.١١) إناث، يوافق بشدة على أنه يجب أن تختار البنت زوجها بنفسها ٦٩.٢%، ويوافق فقط ١٥.٧% في حين يرفض بشدة ٧.٦% ويرفض فقط ٣%، ويوافق بشروط ٤.٥% من إجمالي أفراد العينة.

---

[1] علياء شكري، مرجع سابق. ص ص ١٣٤-١٣٥